العرب
الجمعة 2020/03/27
السنة 42 العدد 11659

# حماس تضغط على الرياض عبر الحوثيين للإفراج عن عناصرها

## الحركة تزعم وجود رابط بين صفقة القرن ومحاكمات عناصرها في السعودية

سياسات قيادة حماس تضر بالقضية

عَرْضُ جماعة الحوثيين إطلاق سراح ضباط سعوديين مقابل إفراج الرياض عن عناصر لحركة حماس، لا يمكن اعتباره مبادرة فردية والمرجح على نحو بعيد أنه جاء بتنسيق كامل مع إيران والحركة الفلسطينية، وسط شكوك في مدى استجابة الرياض لهذا الابتزاز.

غزة – أعربت جماعة الحوثي، الخميس، عن استعدادها لإطلاق سراح ضباط سعوديين مقابل إفراج الرياض عن أعضاء في حماس، في تصريح يعكس عمق الروابط بين الحركة الفلسطينية والجماعة اليمنية المدعومة من إيران.

وقال زعيم جماعة الحوثيين عبدالملك الحوثي في خطاب تلفزيوني بمناسبة الذكرى الخامسة لانطلاق عمليات التحالف العربي بقيادة السعودية دعما للشرعية "نعلن استعدادنا للإفراج عن أحد الطيارين السعوديين وأربعة من ضباط وجنود النظام السعودي، مقابل الإفراج عن المعتقلين المظلومين من أعضاء حركة حماس في السعودية".

واعتبر محللون أن عرض عبدالملك الحوثي لا يمكن ان يُقرأ على أنه مبادرة فردية من قبل جماعته، خاصة بعد التصريحات التي أطلقها قيادي في حركة حماس الأربعاء والتي أبدى من خلالها ثقة مفرطة في قرب إطلاق سراح الموقوفين من الحركة لدى السلطات السعودية، حيث قال إن ذلك سيتم قبل شهر رمضان.

وكان باسم نعيم، عضو مكتب العلاقات الدولية في حماس، كشف في حوار مع وكالة "الأناضول" التركية أن حركته تجري اتصالات مباشرة وعبر وسطاء مع السعودية لإطلاق سراح معتقلين وجهت لهم المملكة اتهامات بدعم وجمع تبرعات لكيانات إرهابية. وقال إن السلطات السعودية بدأت في 8 مارس الجاري، بمحاكمة نحو 62 فلسطينيا (بعضهم من حملة الجوازات الأردنية)، يُقيمون داخل أراضيها.

طارق فهمي

**نهج حماس الاستفزازي من شأنه أن يشدد موقف الرياض**

وأضاف "يؤسفنا أن الفلسطينيين الذين تمت محاكمتهم، هم من الذين يقيمون منذ عشرات السنين داخل السعودية، وساهموا في بناء المملكة ودعم المجتمع العربي السعودي"، معتبرا أن "هذه المحاكمات تأتي في سياق الانفتاح على الاحتلال (الإسرائيلي) وتمرير الرؤية الأميركية الجديدة للسلام". ومن المقرر، وفق نعيم، أن تعقد جلسة المحاكمة الثانية للمعتقلين في أواسط رمضان (خلال مايو المقبل)، لكنّه توقّع أن يتم "إغلاق" هذا الملف قبل حلول شهر رمضان.

وشنت السلطات السعودية العام الماضي حملة على عناصر تنتمي إلى حركة حماس داخل المملكة متورطة في جمع تبرّعات للحركة التي وصفت بعد صمت طويل تلك الحملة بـ"الغريبة والمستهجنة".

وقالت حماس في بيان قبل فترة "إن جهاز مباحث أمن الدولة السعودية، يعتقل منذ أشهر القيادي محمد الخضري ونجله"، لافتة إلى أن المذكور كان مسؤولا عن إدارة "العلاقة مع المملكة على مدى عقدين من الزمان، كما تقلّد مواقع قيادية عليا في الحركة".

وأضافت الحركة أن اعتقال الخضري يأتي "ضمن حملة طالت العديد من أبناء الشعب الفلسطيني المقيمين في السعودية". وطالبت في بيانها، السلطات السعودية بالإفراج عن الخضري ونجله والمعتقلين الفلسطينيين.

وكانت قيادة حماس بررت صمتها الطويل إزاء الاعتقالات برغبتها في تسوية الأمر بعيدا عن الأعين، بيد أن كثيرين من أبنائها شككوا في ذلك معتبرين أن خروج القيادة وإعلان ذلك جاء نتيجة ضغوط واتهامات لها بعدم التحرك لدى السلطات السعودية للإفراج عن هؤلاء.

ويقول المحللون إن ضغط حماس عبر الحوثيين على السعودية بشأن عناصرها مؤشر خطير جدا، ويشي بعمق العلاقة القائمة بين الطرفين وأن هناك تنسيقا متقدما بينهما، وهذا ليس بغريب حيث أن كليهما يدور في الحلف ذاته الذي تقوده إيران.

ويضيف المحللون أن تصريحات القيادي الفلسطيني بشأن ارتباط محاكمة عناصر حماس بصفقة القرن الأميركية تحول لا يقل خطورة ويشي بتحول في تعاطي الحركة مع السعودية والذي لطالما اتسم في السابق بالحذر. واعتبر رئيس منتدى الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية بالقاهرة، سمير غطاس، أن تصعيد قيادات حماس ضد السعودية يندرج في سياق الحملات المدفوعة الأجر لإيران التي تستهدف الرياض على أصعدة عدة، إذ لطالما استخدمت حماس في تلك المعركة.

ورجح الباحث في الشؤون الفلسطينية طارق فهمي، في تصريحات لـ"العرب"، أن تمضي الرياض في استكمال التحقيقات مع الموقوفين، وحديث حماس عن الإفراج عنهم بشكل ودي لن يحدث في ظل الخطاب الإعلامي التصادمي الذي تنتهجه الحركة مع الرياض ويستهدف حشرها في الزاوية.

واعتبر أن سير الحركة على النهج الحالي يوحي بسيناريوهات أكثر حدة وحزم في تعامل السعودية مع هذا الملف، لأن التساهل معه ربما يفتح أبوابا لفئات أخرى ارتكبت جرائم لا تقل خطورة عن جرائم متهمي حماس.

وتشهد العلاقة بين حماس والسعودية حالة قطيعة جراء سياسات الحركة الفلسطينية وارتباطاتها الوثيقة بمحورين في المنطقة، المحور الإيراني أو ما يسمى بـ"محور الممانعة" والمحور القطري التركي الذي يعدّ تنظيم الإخوان المسلمين –المنبثقة عنه الحركة الفلسطينية– جزءا أصيلا منه، وكلا المحورين يكنّان عداء شديدا للرياض.

ويخشى نشطاء في الحركة أن تنعكس التصريحات غير المسؤولة لقيادتهم سلبا على فرص إطلاق سراح المعتقلين.

# الأردن أمام معادلة احتواء كورونا وإنعاش الاقتصاد المنهك

عمان – تجد الحكومة الأردنية نفسها أمام معادلة صعبة في مواجهة خطر تفشي جائحة كورونا بين تطبيق الإغلاق التام وما لذلك من انعكاسات مدمّرة على اقتصاد المملكة المنهك بطبعه منذ سنوات أو اعتماد مقاربة تخفيفية لاحتواء الفايروس والتي لا يمكن التكهن بمآلاتها، خاصة مع ارتفاع عدد الإصابات إلى 172 حالة.

وتقول أوساط سياسية إن ما يزيد الأمور تعقيدا بالنسبة إلى حكومة عمر الرزاز هو انشغال الدول الداعمة بمكافحة هذه الجائحة التي أودت بحياة أكثر من 22 ألف شخص وإصابة نحو 500 ألف، وبالتالي فإن المملكة ستجد صعوبة في الحصول على المساعدات المرجوّة.

وتراجع الدعم الدولي للأردن في السنوات الأخيرة بسبب المتغيرات الطارئة على المنطقة والتي أفضت إلى تغير في أولويات الدول العربية والغربية التي لطالما شكلت سندا لاقتصاد المملكة، وبانتشار فايروس كورونا المستجد فإن هذا التراجع من شأنه أن يتفاقم ما يضع أصحاب القرار في المملكة في وضع صعب.

ويراهن الأردن على الدعوات التي تبرز من هنا وهناك وآخرها من الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش وصندوقي النقد والبنك الدوليين لضرورة توخي استراتيجية شاملة في مواجهة كورونا التي "تشكل خطرا على البشرية جمعاء" وتأخذ هذه الاستراتيجية بعين الاعتبار تلك الدول التي تواجه أزمات اقتصادية وتحتضن الآلاف من النازحين (بينها المملكة).

وفي خطوة من شأنها أن تشكل متنفسا للاقتصاد الأردني في هذا الظرف الدقيق وافق صندوق النقد الدولي الأربعاء على برنامج قرض يمتد لأربع سنوات للأردن بقيمة 1.3 مليار دولار، بينها 139.2 مليون دولار سيتم صرفها على الفور.

وقال الصندوق إن البرنامج يتناسب مع التزامات الأردن بإجراء إصلاحات هيكلية تهدف إلى خفض تكاليف الكهرباء للشركات وتقديم حوافز لها لتوظيف المزيد من الشباب. وأضاف في بيان "الهدف هو دعم نموّ أقوى وأكثر شمولا وخلق فرص عمل لاسيما للنساء والشباب والحد من الفقر".

وتم تصميم البرنامج قبل تفشي فايروس كورونا، لكن الصندوق أوضح أنه تم إجراء تغييرات لدعم الإنفاق غير المدرج في الميزانية والذي يغطي نفقات الطوارئ والإمدادات والمعدات الطبية، وقال "إذا كان تأثير التفشي عميقا بدرجة تضع أهداف البرنامج في خطر، فسيتم تطويع البرنامج بشكل أكبر مع الظروف المتغيرة بناء على التوصل لتفاهمات مع السلطات".

وأضاف الصندوق أن الموافقة ستوفر على الفور حوالي 139.2 مليون دولار على أن تكون المبالغ المتبقية طوال مدة البرنامج خاضعة لثماني مراجعات.

وكان وزير المالية الأردني محمد العسعس أعلن في وقت سابق أن مجلس إدارة الصندوق وافق على القرض. وقال في بيان إن القرض والإصلاحات المرتبطة به ستساعد الأردن على جذب أموال المانحين والمستثمرين. وأوضح العسعس أن الموافقة على البرنامج تشير إلى الثقة في عملية الإصلاح الاقتصادي في الأردن وتدعم جهود تخفيف أثر تفشي فايروس كورونا على القطاعات الاقتصادية المعرّضة للخطر. وضرب تفشي الفايروس جميع القطاعات في المملكة بينها قطاع السياحة الذي كان يدر حوالي خمسة مليارات دولار سنويا. ما انعكس سلبا على توقعات النمو وعمّق الركود الاقتصادي.

وزادت الإجراءات غير المسبوقة التي اتخذتها المملكة مع بداية ظهور الإصابات بالفايروس، المتمثلة في إغلاق تام وحظر شامل للتجوال، من المخاوف على الوضع الاقتصادي الأمر الذي دفع الحكومة إلى تخفيف تلك الإجراءات.

ولئن بررت الحكومة تراجعها عن تلك الإجراءات المشددة بالانتقادات التي طالتها من قبل المواطنين فإن خبراء اقتصاد اعتبروا أن الأمر يتعلق أساسا بتحذيرات متصاعدة بأن تلك الإجراءات ستكون لها تداعيات وخيمة خاصة لجهة تراجع معدل الاستهلاك، في ظل غياب أفق انحسار التهديد.

وخرج الآلاف من الأردنيين الخميس لليوم الثاني على التوالي من منازلهم للتسوق من المتاجر والأفران والصيدليات القريبة بعد قرار السلطات تخفيف إجراءات حظر التجول لثماني ساعات يوميا.

ونشرت المواقع الإخبارية المحلية صورا لعشرات الأشخاص الأربعاء يصطفون في طوابير أمام المحال تاركين مسافة متر بينهم وقد ارتدى العديد منهم الكمامات والقفازات الواقية، في حين ينظم شخص عملية الدخول.

وأعلنت مديرية الأمن العام في بيان أنه "سيتم في تمام الساعة السادسة مساء من كل يوم إطلاق صافرات الإنذار، ايذانا بانتهاء الوقت المسموح للتزود بالمؤن، حيث سيتم ضبط كل من يتواجد بالشارع العام بعد إطلاق الصافرات".

> **صندوق النقد وافق على برنامج قرض يمتد لـ4 سنوات بقيمة 1.3 مليار دولار، بينها 139.2 مليون دولار سيتم صرفها على الفور**

وناشد نقيب تجار المواد الغذائية خليل الحاج توفيق أصحاب البقالات ومحال السوبرماركت "ضرورة الالتزام بشروط وتعليمات الوقاية، وذلك بارتداء الكمامات والقفازات، وتوفير مواد التعقيم، وضمان عدم وجود اكتظاظ داخل المحلات".

وحددت السلطات أعمار الأشخاص المسموح لهم بالخروج والشراء من البقالات في الأحياء السكنية من 16 إلى 60 عاما على أن يقوموا بذلك سيرا دون سيارات.

وقال رئيس الوزراء عمر الرزاز في رسالة للمواطنين إن "مخزون الأردن الاستراتيجي من الغذاء كاف ومطمئن ولا داعي للتهافت والاكتظاظ عند شراء المواد الأساسية" تحت طائلة "إغلاق" المتاجر.

وإلى جانب حظر التجوال كانت عمّان اتخذت الأسبوع الماضي قرار وقف الرحلات الجوية وغلق المدارس وتأجيل الفعاليات الرياضية ومنع الصلاة في المساجد والكنائس والتجمعات ومجالس العزاء وغلق صالات السينما والمطاعم.

بالتوازي مع ذلك اتخذت السلطات النقدية والمالية سلسلة إجراءات من ضخ ما يربو على 700 مليون دولار من السيولة إلى تخفيض أسعار الفائدة وتأجيل أقساط القروض المصرفية والجمارك والمدفوعات الضريبية للمساعدة في تخفيف الأثر السلبي.

الأردنيون بين الهاجس الاقتصادي والخشية من كورونا

# انتخاب غانتس رئيسا للكنيست يفتح الباب أمام حكومة طوارئ بين «ليكود» و«أزرق أبيض»

القدس – انتخب الكنيست (البرلمان) الإسرائيلي، الخميس، زعيم تحالف "أزرق أبيض" المعارض، بيني غانتس، رئيسا له، في خطوة من شأنها أن تفتح الباب أمام حكومة طوارئ مع حزب ليكود الذي يتزعمه رئيس الوزراء المنتهية ولايته بنيامين نتنياهو.

أحمد الطيبي

**كيف لغانتس المكلف بتشكيل حكومة أن يزحف إلى نتنياهو**

وصوت لصالح غانتس 74 عضوا من أعضاء الكنيست بينهم أعضاء ليكود و18 ضده من أصل 120 عضوا في الإجمال.

ونقلت صحيفة "يديعوت أحرنوت" عن غانتس قوله، في أول تصريح له وهو رئيس للكنيست "الديمقراطية الإسرائيلية غير قابلة للتفاوض، وستسود العدالة الديمقراطية، وسيعود الكنيست الثالث والعشرون إلى المسار الصحيح".

وأضاف "منذ أكثر من عام، تدير حكومة انتقالية ليس لها تفويض عام حياتنا"، وتابع "معا لتوحيد الشعب – إسرائيل أولا".

وجاء تصويت ليكود لزعيم أزرق أبيض ليؤكد على وجود صفقة بين الطرفين بشأن تشكيل حكومة طوارئ يتداول على قيادتها كل من نتنياهو وغانتس.

ووفق تسريبات لوسائل إعلام إسرائيلية فإنه سيتم تعيين غانتس وزيرا للخارجية، ونتنياهو القائم بأعمال رئيس الوزراء إلى أن يصل دوره ويتولى رئاسة الوزراء. وأدت هذه الصفقة، على ما يبدو، إلى تفكك تحالف أزرق أبيض، حيث أعلن زعيم حزب "يوجد مستقبل" الذي يتزعمه يائير لابيد عن نيته الانسحاب من التحالف، وكان قد قاطع مساء الخميس جلسة التصويت لفائدة غانتس.

ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن مصدر مقرب من رئيس الوزراء المنتهية ولايته بنيامين نتنياهو، قوله "إن التوقيع على تشكيل حكومة الطوارئ سيتم في غضون ساعات".

ومن المرجح أن يتكون الائتلاف الحكومي الجديد من 78 عضوا: 58 من كتلة اليمين، و17 من حزب "المناعة لإسرائيل" وحزب تيلم، والأعضاء الثلاثة من حزب العمل بزعامة عمير بيرتس، ومن المتوقع انضمام عضو الكنيست أورلي ليفي إلى الائتلاف.

والأربعاء، قدّم رئيس الكنيست يولي أدلشتاين، استقالته من منصبه، قبل ساعات من انتهاء المهلة التي حددتها له المحكمة العليا، لإفساح الطريق أمام انتخابات لاختيار خليفة له.

وقال النائب العربي في الكنيست، أحمد الطيبي، رئيس القائمة العربية المشتركة "بعد توصل بيني غانتس وبنيامين نتنياهو إلى تفاهمات لتركيب حكومة يترأسها بنيامين نتنياهو، ما يحصل في الكنيست اليوم هو ليس دراما وإنما مسخرة (سخرية)".

وأضاف بحسب بيان صدر عن مكتبه "سابقا قلت بأنه لا يمكن الاعتماد في السياسة على خريجي الشرطة والشاباك (جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي)، واليوم أضيف إلى هذه المقولة قيادة الجيش أيضا، وأتساءل كيف لبيني غانتس الذي تم تكليفه من قبل رئيس الدولة بتشكيل حكومة بعد حصوله على توصية 61 عضوا في الكنيست، أن يزحف إلى نتنياهو".